

هوية « الاطراف الاخرى المعنية » او من له حق تحديد هويتهم ، او على اي اساس يمكن اختيار الممثلين الفلسطينيين كما ليس هناك تحديد لموعد البدء من اجل الوصول الى حل او متى ينتهي ذلك . وفي هذا المنظور فان المعادلة الاجرائية الخاصة باللاجئين تعاني ثغرات خطيرة تزيد على تلك التي تعانيها المعادلة الخاصة بالضفة وغزة . ربما تكون الاشارة الى مسألة اللاجئين خاطرة لاحقة للاطار العام لاتفاقات كامب ديفيد .

٢ - اهتمام لفظي لقرارات الامم المتحدة : بخصوص الولايات المتحدة ، لقد ادخلت عنصرا اساسيا في الصورة . يقول الرئيس كارتر في خطاب له امام الكونغرس يوم ١٨ ايلول (سبتمبر) ما يلي :

« نحن نؤمن بدورنا انه يجب ان يكون هناك تسوية عادلة للافراد المهجرين واللاجئين والتي تعتمد اساسا لها قرارات الامم المتحدة » (٥٠) .

كما ان وزير الخارجية فانس خاطب الجمعية العمومية يوم ٢٩ ايلول (سبتمبر) قائلاً :

« ان الولايات المتحدة ملتزمة بشكل لا عودة عنه في سبيل العمل لاجاد حل مرض لشكلة اللاجئين الفلسطينيين . وسنقوم بدور فعال في اقرار هذه المسألة . وهو حل يجب ان يعكس قرارات الامم المتحدة بخصوص اللاجئين » (٥١) .

ان هذه الاشارات الكريمة الى قرارات الامم المتحدة بخصوص اللاجئين الفلسطينيين كان من الممكن ان تكون اكثر دلالة ومرضاة لو أنها وردت في « اطار للسلام » كما جاء في اتفاقات كامب ديفيد بدل ان تكون تأكيدات فردية صادرة عن الولايات المتحدة وحدها . والتأكيدات الاميركية لا تعترض ، على اي حال ، على حقيقة ان اسرائيل غير ملتزمة باقتراح ان يكون حل مسألة اللاجئين الفلسطينيين « أخذاً بالحسبان » او « عاكساً » القرارات الصادرة عن الامم المتحدة بهذا الخصوص .

والاهم من ذلك هو ، كيف تفسر الولايات المتحدة هذه القرارات ؟ من المعروف ان قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ (III) الصادر بتاريخ ١١ كانون اول (ديسمبر) ١٩٤٨ والذي يعكس اساس كل القرارات الاخرى الصادرة بخصوص اللاجئين الفلسطينيين ، يؤكد قبل كل شيء آخر مبدأ حرية الاختيار للفلسطينيين اللاجئين بين العودة او التعويض . كما انه معروف انه في السنوات الاخيرة كان التفسير الاميركي لهذا القرار الاساسي يتجاهل مضمون جوهره - عن طريق تجاهل الحق الطبيعي بالعودة ومبدأ حرية الاختيار ويؤكد بدل ذلك على اعادة توطين اللاجئين بدل عودتهم الى ديارهم .

وتتزايد الشكوك ، في ان الاشارات التي اوردها الزعماء الاميركيون خلال